

2024/71.

مقترن قانون



يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

واردات عدد
10 أكتوبر 2024
مجلسي شباب الشعب مكتب الضبط المركزي

أحكام عامة

الفصل الأول:

تطبيقاً لأحكام الفصل 54 من الدستور والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يحدد هذا القانون مراحل إعتماد لغة الإشارة وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. يهدف هذا القانون إلى الاعتراف بلغة الإشارة لغة رسمية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في تونس وتشجيع الهوية اللغوية لهم، لضمان نفاذهم إلى المعلومة وإلى الحقوق والخدمات وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية.

الفصل الثاني:

لغة الإشارة: اللغة التي يتواصل من خلالها الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية فيما بينهم ومع الآخرين وتتكون من مجموعة من حركات اليدين وحركة الشفاه وتعابير الوجه والجسد للتعبير عن الأفكار والآراء والمشاعر وهي لغة غير مكتوبة ولا منطقية لفظاً.

الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية هم الأشخاص فاقدون السمع كلياً أو جزئياً والذين يعتمدون بشكل رئيسي على لغة الإشارة في التواصل.

الفصل الثالث:

تتخذ الدولة كافة التدابير الازمة من أجل الاعتراف بلغة الإشارة وضمان وتعظيم استعمالها في المرافق والخدمات الموجهة للعموم، و تشجيع أعمال وأنشطة الترجمة والتنفيذ إلى التكنولوجيات المساعدة بالتشاور مع ذوي الإعاقة السمعية أو من يمثلهم.

2024/71



مقترن قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

إدراج لغة الإشارة في مجال التربية والتعليم والتكوين

الفصل 4:

يعد تعليم وتعظيم لغة الإشارة حقاً لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية دون استثناء.

الفصل 5:

تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بإدراج لغة الإشارة بكيفية تدريجية في منظومة التربية والتعليم والتكوين بالقطاعين العام والخاص.

الفصل 6:

تحدد مسالك تكوين ووحدات للبحث المتخصص في لغة الإشارة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وتعتمد لغة الإشارة في مؤسسات التكوين لفائدة المؤسسات العمومية.

الفصل 7:

تدرج لغة الإشارة في برامج التربية المبكرة والتعلم مدى الحياة وال التربية غير النظامية.

إدراج لغة الإشارة في مجال التشريع والتنظيم والعمل البرلماني

الفصل 8:

تستعمل لغة الإشارة إلى جانب اللغة العربية في إطار أشغال الجلسات العامة للبرلمان ولمجلس الجهات والأقاليم وبها .

تحدد كيفيات تطبيق أحكام الفقرة السابقة بموجب النظامين الداخليين لمجلسى نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم.



مقترن قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

إدراج لغة الإشارة في مجال الإعلام والاتصال

الفصل 9:

تحرص الدولة على إدماج لغة الإشارة في مختلف وسائل الإعلام العمومية ذات الخدمة العامة، بما يتناسب ووضعها كلغة رسمية.

الفصل 10:

تبث الخطب والتصريحات الرسمية للمسؤولين العموميين، مصحوبة بترجمتها إلى لغة الإشارة.

استعمال لغة الإشارة بالإدارات والمرافق العمومية والفضاءات العامة

الفصل 11:

تضمن الدولة الترجمة إلى لغة الإشارة بالمرافق العمومية . كما تعتمد لغة الإشارة ، في الحملات التحسيسية والتواصلية الموجهة من قبل الإدارة لعموم المواطنين عبر مختلف الوسائل والدعائم. وتدرج لغة الإشارة ضمن الموقع الإلكترونية الإخبارية للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وسائر المرافق العمومية الأخرى.

إدماج لغة الإشارة في مجال التقاضي

الفصل 12:

تケفل الدولة للمتقاضين والشهود للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، الحق في استعمال لغة الإشارة و التواصل بها خلال إجراءات البحث الأولى لدى النيابة العمومية، وإجراءات التحقيق وإجراءات الجلسات بالمحاكم والترافع و المحاكمات وتنفيذ العقوبة إضافة إلى إجراءات التبليغ والاستدعاءات والطعون وتنفيذ الأحكام.

تؤمن الدولة بهذه الغاية خدمة الترجمة دون مصاريف بالنسبة للمتقاضين والشهود.

الفصل 13:



مقترن قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

تحدد لدى رئيس الحكومة لجنة وزارية دائمة يعهد إليها بمهام تتبع وتقدير تفعيل الطابع الرسمي للغة الإشارة .

يحدد بنص ترتيبى إحداث هذه اللجنة وكيفيات سيرها.

أحكام ختامية

الفصل 14:

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالرائد الرسمي.

2024/71



مقترن قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

واردات عدد

10 أكتوبر 2024

B

مجلس قنوات الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

أقر دستور 2022 ضمن الباب الثاني المتعلقة بالحقوق والحربيات لذوي الإعاقة ضمانة وحماية دستورية لحقوقهم فأفردهم بالفصل 54 الذي ينص على "تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع". وتمثل هذه المرجعية الدستورية الإطار الذي يتنزل فيه مقترن هذا القانون والذي تتمثل أهميته أساساً في الارتفاع بالنصوص التشريعية المتعلقة بذوي الإعاقة إلى ما جاء في دستور 2022 وكذلك إعمال الالتزامات الدولية لتونس في مجال حقوق الإنسان ولا سيما إزاء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تبعاً لمصادقة الدولة التونسية على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ سنة 2008 والتي تنص ضمن الفصل 21 منها المتعلق بحرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات على "الاعتراف بلغات الإشارة وتشجيع استخدامها"، الأمر الذي يؤكد على أهمية اعتماد لغة الإشارة كلغة رسمية لفئة الصم ضماناً لنفاذ عادل لهم للحقوق والحربيات على قدم المساواة مع الآخرين ورفعاً لكل شكل من أشكال التمييز في النفاذ للمعلومة ب مختلف محاملها تجاه هذه الفئة وحق أساسى للتمتع الفعلى ببقية الحقوق والحربيات.

كما يكرس مقترن هذا القانون في جانبه المتعلق بالاعتراف بلغة الإشارة تكريس للحقوق والحربيات الواردة في الباب الثاني من الدستور وخاصة منها حق التواصل للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

و الجدير بالذكر أن فئة الصم في تونس تمثل 1,7% من مجموع السكان في تونس أي حوالي 120 ألف أصم حسب إحصائيات معهد الإحصاء في تونس سنة 2014 . غير أن بعض المنظمات على غرار المنظمة التونسية للدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة الصحة العالمية قامت بدراسات بينت أن العدد الفعلى للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية يفوق 280 ألف شخص منهم 40% من ذوي الإعاقة السمعية العميقه و 60% من ذوي الإعاقة السمعية

2024/71



مقترن قانون

يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

المختلفة والمتدروجة. إضافة إلى ذلك فإن 95 % من الصم هم أميون وذلك لعدم قدرتهم على مواصلة المسار التعليمي بكل مراحله نتيجة لعدم توفر لغة الإشارة في المؤسسات التربوية والجامعية والتكنولوجية. مما يؤثر كذلك على حقوقهم وفرصهم في الحصول على عمل لائق، باعتبار أن الحق في العمل من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان متطلبات العيش الكريم. وبالتالي طالما كان استعمال لغة الإشارة غير مهيكل وغير معتمد ضمن إطار قانوني ضامنا لها فإن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية سيظلون مهمشين وفي إطار يكشف عن عزلتهم الاجتماعية والاقتصادية. وطالما كان هناك قانون يعتمد لغة الإشارة لفئة الصم طالما كانت هناك مشاركة اجتماعية فعالة ومتساوية وأكثر اندماج لفئة الصم.

واستنادا إلى كل هذه الأسباب نقترح مشروع هذا القانون من أجل اعتماد لغة الإشارة لغة رسمية لفئة الصم في تونس.

2024/7/1

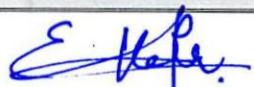
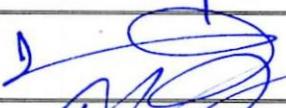
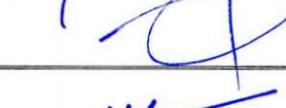
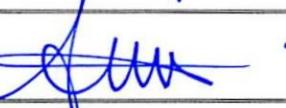
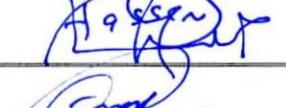
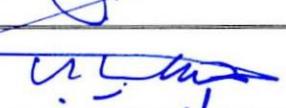
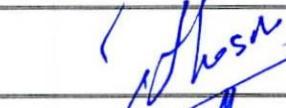
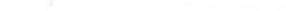
واردات عدد
10 أكتوبر 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترن قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

ر/د	الإسم ولقب	الإمضاء
1	هالة مجا الـه	
2	محمد علي فنيزة	
3	صابر المعموري	
4	فترة الشبرا	
5	المنوري العربي	
6	الطاھر بن هضور	
7	نبیه ثابت	
8	رؤوف الفقيري	
9	آمال الرمودي	
10	زجاج العبياني	
11	حسن الجربوعي	
12	عاصم سوتزن	
13	مهى عامر	
14	باديس الحاج علي	
15	ليسريي البراب	
16	طارق العطدي	

2024/7/1

واردات عدد	
10 أكتوبر 2024	B
مجلـس نـواب الشـعـب	
مكتبـ الضـيـعـةـ المـركـزـيـ	

2024/71.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترن قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

الإمضاء	الإسم ولقب	ع/ر
	سيرين المرابط 17	
	أسماه الدرويش 18	
	هاجر بنت عمر 19	
	أوز المزروقي 20	
	سامي حمودي 21	
	محمود الكارعي 22	
	وليد حاجي 23	
	رياض بلحاج 24	
	سوزان عبد الله 25	
	محمد بنور 26	
		27
		28
		29
		30
		31
		32

2024/71.

2024/7/1

باردو في، ٢٠٢٤/٧/١

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

.....**حالة جاب الله**.....
إني الممضي (ة) أسفله،

عضو مجلس نواب الشعب،

و عملا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/7/1

..... ٢٤/٧/٢٠٢٤
باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترن قانون

..... حساب المجموع

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء
.....

2024/7/1.

باردو في،.....
الله أعلم ١٥/١٥

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

بـ جـادـ جـبـسـ بـالـجـاجـعـلـيـ

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبّقى عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

د. سامي بن جعفر

2024/7/1.

باردو في، ٢٠٢٤/٧/١٥

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

دورة المسابحة

إني الممضي (ة) أسفله، عضو مجلس نواب الشعب،

وعملاء بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/17

باردو في،
629M | 10/10

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد علي قنبر
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/1

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، (نº ٢٤) ٢٠٢٤

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله، جعفر بن جعفر كريم

عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبّقى عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/10

باردو في، ٤٠ - ٢٩

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي /ة) أسفله، الوزير المركوني
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنيّ عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء
الوزير المركوني

2024/7/1

باردو في، 10 - 2024

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

..... مطهى حامد
إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبّنى عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/71.

باردو في... ٢٠٢٤/٧١/١٥... المهدى...

تصريح

بتبني مقترن قانون

.....أمال الموكب.....

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

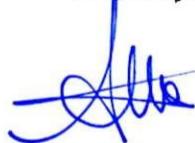
و عملا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

 -

2024/7/1

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في ١٨٢٤

تصریح

بتبّنی مقترح قانون

إلى المضي (ة) أسفله، من المثلث عرضه مجال نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتّبّع عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلاً	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الامارات

2024/7/1

..... باردو في ٢٠٢٤/٧/١
..... ٦٥٪ المحة

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

روف الفقيري

إنّي الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملًا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأنّي أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترن القانون

إنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/1

باردو في.....
الله ولهم

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

الدوري الجريبي

إنّي الممضي (ة) أسفله،

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملًا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأنّي أتبّى عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترن القانون

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/1

باردو في،.....
٢٠٢٤/٧/١٥

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله، الظاهر بن منصور
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/1

باردو في.. ٢٠٢٤/٧/١

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
خبيه بـ
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/7/1

باردو في ٢٠٢٤/٧/١
٥٠/٦٠/٢٥

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

عاصم لستوشتان

إنّي الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملًا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبّقى عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	14 فصلا

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/1.

باردو في، ٢٠٢٤/٧/١٥.

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله،
مجلـد الـجـيـانـي
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبّنى عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلّق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترن القانون	14 فصلاً

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/10

باردو في، 10/07/2024

تصريح

بتبني مقترن قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، وليد حاجبي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملًا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتّبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد التنظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/7/10

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في.....
10/10/2024

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله، سوسن مبروك
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2024/71.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في.....
الموافق/...../.....

تصريح

بتبني مقترن قانون

الحمد لله

إنني الممضي (ف) أسفله،

عضو مجلس نواب الشعب،

و عملا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبّق عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

مقترن قانون يتعلق بتنظيم مجالات اعتماد لغة الإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.	عنوان مقترن القانون
14 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

.....